

تحقيق تراثنا الأدبي

بسم الدكتور
شوقي ضيف

المعرفة العربية على اختلافها ، مما كان له أثر بعيد في حضارته ونهضته الحديثة ، وهي أياها لا تجحد لحضارتنا الأصيلة التي خلدت على التاريخ ، والتي أنتجت آيات أدبية وعلمية وفلسفية رائعة .

وكان تراثنا العربي القديم دائما سند هذه الحضارة ودعامتها تستمد منه شخصيتها وروحها التي جعلت من أمة واحدة على تباعد الأقطار وتفاوت الأعصار ، أمة عربية في لسانها وفي ضميرها ووجدانها وفي عقلها وفكرها وفي عاداتها وتقاليدها ، أمة ذات قومية واحدة وكيان واحد وجوهر واحد . وما من شك في أن صلتنا بهذا التراث العظم كانت تتقطع حين عدت علينا خطوط العثمانيين وكوارث الاستعمار البقيض ، ولذلك كان طبعيا حين قلمت ثورتنا المجيدة أظفاره وردت إلينا قوانا أن نعود إلى الاتصال الحي الخصب بتراثنا الذي تخلقت فيه عربيتنا وقوميتنا ووحدتنا ، حتى نستأنف دورنا الحضاري التاريخي عن وعي أصيل بقوتنا الذاتية ومقوماتنا الراسخة .

وكلنا نعرف أنه من بنا زمن كنا ننشر فيه أطرافا من تراث أسلافنا دون تحقيق علمي دقيق ، ثم



الجهود الجديرة بالمعرفان
والشكران الجهد العنيف
المتصل الذي يبذل في هذه
الأيام لنشر تراثنا العربي بجميع

فروعه الأدبية والعلمية والفلسفية والدينية ، وهو جهد خليق بكل تجلّة وكل ثناء لغاياته النبيلة وما يحمل في طياته من إيمان بماضينا العريق وإنسانا في نهضتنا الحاضرة لا تقطع الأواصر بيننا وبين أسلافنا بل نوثقها ونحكمها بكل ما أوتينا من قوة وقدرة . وفي ذلك أكبر الدلالة على أننا نندفع في طريقنا إلى النهوض عن بصيرة ، إذ نقبل على الثقافة الغربية المتنوعة نترجمها ونعربها ، وفي الوقت نفسه نقبل على ثقافتنا العربية الموروثة نحققها وننشرها ، حتى نتمثل تمثلا دقيقا شخصيتنا العربية بكل مقوماتها وطوابعها التي ثبتت لها على مر الزمن من عصر إلى عصر ومن جيل إلى جيل .

ومعروف أن ثقافة أسلافنا المتعمقة في القدم لقيت مع الفتوح الإسلامية ثقافات الأمم الأجنبية وسرعان ما اسأفتها ، بل سرعان ما توهجت نارها وملأت الأرض علما ونورا ، فقد مضت ترسل أضواءها إلى كل مكان ، وسقط منها كثير إلى الغرب ، لا في مجال العلم والفكر فحسب ، بل أيضا في مجال الفن والشعر ، على نحو ما هو مشهور عن شعر التروبادور البروفانسيين وتأثرهم بأغاني الحب العذري العربي ، سواء في المضمون أو في الصنعة الشعرية . وظل الغرب طويلا يرسل شبابه إلى قرطبة ومدن الأندلس وصقلية يتزود من فروع

أخذت تظهر صفوة من علمائنا تحكم ما تنشره من هذا التراث احكاما تاما ، راجعة في كل نص تحققه الى مخطوطاته المختلفة ، ومقابلته له على اصوله وفروعه المتشعبة ، غير ان ما نشرته كأنه لا يعدو جدولا صغيرا من نهر ترائنا الكبير الذى تزخر به المكتبات فى الشرق والغرب والذى يعد بعشرات الألوف فى الآداب والعلوم والدراسات الدينية والفلسفية . وانه لعمل ضخيم أن نحاول بكل ما نستطيع نشر هذا التراث ، وأن تكفل له الدولة كل الوسائل لانفاذه ، وأن ينهض بذلك علماءنا الافذاذ من الشيوخ والشباب ، مقتبطين باداء هذا الواجب وما يكلفهم من عناء شاق ، اذ يرونه حقا عليهم لامتهم فى نهضتها الحاضرة حتى تتجلى لها حقائقها الحضارية وتضطرم شعلها فى صدرها اضطراما .

٢

ولعل أول ما ينبغى الوقوف عنده حين نتحدث عن تحقيق ترائنا الأدبى وغير الأدبى ما وقع فى وهم كثيرين من أن المستشرقين هم الذين وضعوا قواعد هذا التحقيق العلمية مستضيئين فيها بما وضعه العلماء عندهم من قواعد فى نشر النصوص اليونانية واللاتينية ، وهى قواعد ترد الى التثبت من نسبة النص الى صاحبه وجمع مخطوطاته والمقابلة بينها فى الهوامش ، مع وضع رموز مختلفة يشار بها الى تلك المخطوطات .

والواقع أن هذه القواعد لم تفت اسلافنا ، بل لقد بلغوا فيها من الدقة والاحكام ما لم يبلغه المستشرقون ، ذلك أنهم عنوانا برواية الحديث النبوى والتحقيق من صحته منذ الصدر الأول من تاريخهم ، وهى عنايه دفعتهم الى التوثيق من معرفة روايته وكل ما يتصل بسيرتهم وبحفظهم ، حتى اذا اشتبهوا فى صدق راو رفضوا روايته واذا اشتبهوا فى حفظه ضعفوه حتى لو لم يكن عليه مطعن فى صدقه . ومضوا ينزلون الأحاديث الصحيحة فى طبقات وكذلك الأحاديث الضعيفة والسقيمة والزائفة ، ووضعوا لها القابا . ودرسوا ما قد يكون بين مضامينها من تخالف وتعارض ، وميزوا متواترها ومشهورها وما نقله الثقات عن الثقات عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما ذكره كل راو عن روى عنه من حاله وعدلته ومن الزمان الذى لقيه فيه والمكان . ونشأ عن ذلك علمان كبيران هما علم

مصطلح الحديث وعلم الرجال وما يتصل بهم من جرح وتعديل . وبلغ من تشدد الأسلاف فى التوثيق من نسبة الحديث الى الرسول عليه السلام أنه حين تكاثر التأليف فيه وتكاثر تلاميذهم اشتروا فى التلميذ أن لا يروى كتاب استاذة ، الا اذا كان قد سمعه عنه سماعا محققا ، وأن يبتدىء قوله مع كل حديث بكلمة « سمعت » او « قال لنا » أو « أنبأنا أو « حدثنا » أو « أخبرنا » أو « ذكر لنا فلان » .

وان لم يكن سمع الكتاب من استاذة أو شيخه وكان قد قراه عليه فحينئذ يبتدىء حديثه بكلمة « قرأت » او « حدثنا قراءة عليه » ولا يجوز بحال أن يقول : « حدثنا » . ومنزلة ثالثة فى الرواية هى « الاجازة » ، وهى أن يأذن الاستاذ لشخص بأن يروى عنه مؤلفاته او مروياته ، وهى دون السماع والقراءة رتبة . ومنزلة رابعة هى « المناولة » وهى أن يناول الاستاذ تلميذا كتابا من سماعه ويقول له « أرو هذا عنى » . وواضح ما فى ذلك كله من الدقة البالغة فى احاطة الحديث النبوى بسياج متين فى اثبات نسبته للرسول نسبة لا يداخلها أى ريبة . وعلى نحو ما عنوانا بدراسة الأحاديث الصحيحة عنوانا بدراسة الأحاديث الموضوعة ، فتمعنوا المتهمين والمُدلسين من كل صنف ، وأفردوهم بالمصنفات ، كما أفردوا أحاديثهم على نحو ما هو معروف عن كتاب « اللآلئ المصنوعة » للسيوطى .

ولعل فى ذلك كله مايدل بوضوح على ماكفل لرواية الحديث النبوى من تحر بالغ ، هو غاية ما يصل اليه العقل فى اثباته التاريخى وتوثيقه والتحقق من صحة نسبته الى الرسول الكريم ، وقد ظلوا لذلك يجعلون المشافهة قطبه الذى يدور عليه ، ولم يكتفوا بها ، اذ طلبوا أيضا شهادات المناولة والاجازة والقراءة والسماع . واشتروا فى الشيخ الذى يملأ الأحاديث وتحمل عنه أن يكون قد اشتغل بالحديث رواية ودراية وعرف شيوخه وطبقات رواته طبقة بعد طبقة ، ويقول التاج السكى فى كتابه « معبد النعم ومبيد النقم » : « انما المحدث من عرف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال ، والعالى والنازل ، وحفظ مع ذلك حملة مستكثرة ، وسمع الكتب الستة (صحيح البخارى وصحيح مسلم وسنن أبى داود وسنن النسائى وجامع الترمذى

وسنن ابن ماجه) ومسند أحمد بن حنبل وسنن البيهقي ومعجم الطبراني ، وضم الى هذا القدر الف جزء من الأجزاء الحديثية . هذا أقل درجاته ، فإذا سمع ما ذكرناه ، وكتب الطباق ، ودار على الشيوخ وتكلم في العلل (التي تقدح في صحة الحديث) والوفيات والأسانيد كان في أول درجات الحديثين . وقد توسعوا سعة شديدة في تتبع العلل التي توهم الحديث وتضعفه سواء من حيث طرقه ورواته أو من حيث متنه ومضمونه .

وعلى هذا النحو وضع أسلافنا من المحدثين أدق القواعد للتثبت من نسبة الحديث النبوي وصحته وتبين زائفه ومنحوله ، وبالمثل وضعوا الاداة التامة الكاملة لإخراج مصنفات الحديث في أتم صورة علمية . ولعل خير ما يمثل عملهم في هذا الجانب إخراج حافظ دمشق اليونيني في القرن السابع الهجري لرواية صحيح البخاري ، وكان مما أغراه بهذا الإخراج أن ابن مالك إمام النحاة في عصره هاجر من الأندلس واستقر بدمشق ، فاتفق معه أن يروى صحيح البخاري تحت سمعه وأمام بصره ، حتى يكفل لألفاظه كل ما يمكن من دقة ولحركاتها اللغوية والإعرابية كل ما يمكن من صحة . ولم يكتف اليونيني في عمله بنسخة واحدة وثيقة من نسخ صحيح البخاري ، بل مضى يجمع أوثق النسخ في العالم العربي ، واختار منها نسخة كانت موقوفة بمدرسة أقبيا آص بالقاهرة ، وجعلها أصلا لإخراجه الكتاب ، وقابلها على أصل مسموع للحافظ أبي ذر الهروي ، وأصل ثان مسموع للحافظ أبي محمد الأصيلي ، وأصل ثالث مسموع للحافظ أبي القاسم ابن عساكر الدمشقي ، وأصل رابع مسموع على الشيخ أبي الوقت بقراءة السمعاني وغيره من الحفاظ . ونهض بهذا الصنيع في واحد وسبعين مجلسا ، كان بجواره فيها ابن مالك للمراجعة والتصحيح ، وإمامه جماعة من الفضلاء يسمعون منه ، وينظرون في نسخ معتمدة من الكتاب . وبذلك كان إخراج اليونيني له أصح إخراج وأدق له أدق أداء ، مما جعل نسخته وفراغها تنتشر في العالم الإسلامي . وقد طبع في العصر الحديث - وذاعت - نسخة فرعية عالية النسبة لنسخته ، وهي نسخة بخط ابن مالك ، ونراه يسجل على ورقة بجزئها الأخير سماعه لها من اليونيني ، كما يسجل اليونيني شهادته له بذلك ، وكل منهما

يسوق كلامه في إجلال لصاحبه يصور روح أسلافنا العلمية وما اتسمت به من تواضع رفيع . أما ابن مالك فإنه يسوق سماعه على هذا النمط : « سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخاري ، رضي الله عنه ، بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد اليونيني رضي الله عنه وعن سلفه . وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها . فكلما مر بهم لفظ ذو أشكال بينت فيه الصواب ، وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية ، وما افتقر الى بسط عبارة وإقامة دلالة أخرت أمره الى جزء استوفى فيه الكلام مما يحتاج اليه من نظير وشاهد ، ليكون الانتفاع به عاما والبيان تاما إن شاء الله تعالى . كتبه محمد بن عبد الله بن مالك حامد الله تعالى » . وأنفذ ما وعد به في هذه الشهادة من تأليف كتاب يسط فيه بعض المسائل اللغوية والنحوية في أطراف من الفاظ الحديث ، مستشهدا لها بكثير من النصوص الشعرية ، وسماه « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » . وأما اليونيني فإنه يسوق شهادته لابن مالك على سماع نسخته منه بهذه الشاكلة : « بلغت مقابلة وتصحيحا واسماعا بين يدي شيخنا شيخ الإسلام حجة العرب ، مالك أزمة الأدب ، العلامة أبي عبد الله ابن مالك الطائي الجبالي ، أمد الله تعالى عمره ، في المجلس الحادي والسبعين ، وهو يراعي قراءتي ، ويلاحظ نطقي ، فما اختاره ورجحه وأمر بإصلاحه أصلحته وصححت عليه ، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة كتبت عليه معا . فأعملت ذلك على ما أمر ورجح ، وأنا أقابل بأصل الحافظ أبي ذر والحافظ أبي محمد الأصيلي والحافظ أبي القاسم الدمشقي ، ما خلا الجزء الثالث عشر والثالث والثلاثين فانهما معدومان ، وأصل مسموع على الشيخ أبي الوقت بقراءة الحافظ أبي منصور السمعاني وغيره من الحفاظ وهو وقف بخانقاه السمساطي . وعلامات ما وافقت أنا ذر « ه » والأصيلي « ص » والدمشقي « ش » وأنا الوقت « ظ » فليعلم ذلك . وقد ذكرت ذلك في أول الكتاب في فرخة لتعلم الرموز . كتبه علي بن محمد الهاشمي اليونيني ، عفا الله عنه » . وفي الفرخة أو الورقة التي أشار إليها اليونيني رموز أخرى تبلغ خمسة عشر رمزا ، وهي تشير بدورها الى

رواة آخرين لصحيح البخارى ونسخهم ، منها :
« هـ » للكشميهنى و « حـ » للحموى و « سـ »
للمستملى و « عـ » للسمعانى و « جـ » للجرجاني
و « حـ » للحموى والكشميهنى و « سـ »
للمستملى والكشميهنى .

واذن فماذا بقى للمستشرقين من قواعد في تحقيق
النصوص ؟ ان كل ما يضاف اليهم سبقهم اليه
اسلافنا في صورة لعلها اكثر تحريا ودقة واصابة ،
بل من الواضح انها كانت ادق واوفى واصوب ، اذ
استحال توثيق النسبة في الحديث النبوى الى علم
مصطلح الحديث وعلم الرجال ، واستحال اخراج
مصنفات الحديث الى اصول دقيقة ومناهج صارمة
فلا بد ان تجمع النسخ الوثيقة ، ولا بد ان تتم بينها
المقابلة وأن يثبت الشيخ الفروق بين النسخ رامزا
اليها رموزا مختلفة بقصد الاقتصاد والتسهيل
على القارئ . ولا بد للمخرج أو المحدث الذى
يخرج كتابا من كتب الحديث ان يستوفى الشروط
التي ألم بها - فيما اسلفنا - التاج السبكي ،
وجدير به ان يعرض اخراجه للكتاب حين يحاول
النهوض به على امام من أئمة اللغة والنحو بصير
بدقائقيهما ، حتى لا يدخل على عمله خطأ أو تحريف
أو تصحيف . وحتى من يروى الحديث كانوا
لا يقبلون منه روايته ، الا اذا كان قد حصل من
احد حفاظه على شهادة تجيز له الرواية ، وكذلك
الشان حين يروى مصنف من المصنفات المشهورة
المتداولة بين العلماء .

٣

وهذه القواعد السديدة التي وضعها المحدثون
للتوثق من صحة الحديث النبوى ودقة رواية
مصنفاته واخراجها على خير وجه علمى طبقها
اسلافنا من العلماء بالعربية والشعر القديم - منذ
العصر الاول - تطبيقا واسعا ، حتى ينفوا عنهما
الزيف والمنحول . وبدأوا ذلك بتمييز الرواة المتهمين
من الموثقين ، والنص دائما على الاولين من أمثال
حماد الراوية وخلف الأحمر ، وقد اشتهرا بأنهما
كانا ينحلان شعر الشعاع غيره ويزيدان فى الأشعار،
واشتهر خلف بوضعه على الشنفرى لاميته المشهورة،
وانه هو الذى نحل تابط شرا لاميته فى رثاء خاله ،
وايضا فانه وضع على شعراء قبيلة عبد القيس
شعرا كثيرا . ووراء حماد وخلف كثيرون متهمون،

زيف روايتهم العلماء الاثبات ورفضوها رفضا
باتا ، بينما ارتضوا رواية المفضل الضبى والأصمعى
وأبى زيد وأضربهم من الرواة الموثقين الذين لا تشوب
روايتهم أى شائبة ، وهم وتلاميذهم الذين لا يشك
فى ثقتهم وأمانتهم من مثل أبى الاعرابى وأبى عمر
والشيبانى وأبى حاتم وأبى عبيد ، هم الذين أخذت عنهم
اللغة والشعر والأخبار والأيام .

وما زال تحقق الشعر القديم يحصى ويبحث ويتمنح
سنده ومثنه حتى وضع ابن سلام فيه كتابه :
« طبقات فحول الشعراء » الجاهليين والاسلاميين ،
وهو خلاصة لما استقر بين علماء البصرة من نصوص
هؤلاء الشعراء الوثيقة ، ونراه فى مقدمته ينص على
أن العلماء بالشعر يستطيعون بملكائهم المدربة أن
يميزوا بين جيده وردئه وصحيحه وزائفه
ويتحدث حديثا مفصلا عما دخل روايته من انتحال
على السنة القبائل التي كانت تريد التزيد فى أشعارها
ومفاخرها ، وعلى السنة الرواة الوضاعين من
المولدين ، يقول : « لما راجعت العرب رواية الشعر
وذكر أيامها وآثرها استقل بعض العشائر شعر
شعرائهم وما ذهب من ذكر وقائعهم ، وكان اقوم قلت
وقائعهم وأشعارهم وأرادوا أن يلحقوا بمن له الوقائع
والأشعار ، فقالوا على السن شعرائهم . ثم كانت
الرواة فزادوا فى الأشعار وليس بشكل على أهل
العلم زيادة ذلك ولا ما وضع المولدون ، وانما عضل
بهم أن يقول الرجل من أهل البادية من ولد الشعراء
أو الرجل ليس من ولدهم فيشكل ذلك بعض
الاشكال » . وانما يقول بعض الاشكال ، لانهم كانوا
لا يزالون يفحصون ما يسمعون به بأذواقهم المرفهة
حتى اذا رأوا فيه شائبة وضع رفضوه ، ويضرب
مثلا لذلك : شعر متمم بن نويرة الشاعر المخضرم
المعروف ، فان بعض علماء البصرة استنشد ابنه
داود ما نظم من أشعار ، وسرعان ما عرف انه
يتزيد على أبيه بأشعار يصنعها ويضيفها اليه .
ومعنى ذلك انهم كانوا ينظرون فى الرواة وفى
النصوص نفسها ، حتى يتوثقوا مما يروون ومن
صحة نسبه الى قائله . وكانت خبرتهم تهديهم
دائما - كما يقول ابن سلام - الى معرفة ما يموه
الرواة الوضاعون المولدون الذين يضعون على السنة
القدماء ما لم يقولوه . وكانوا كلما اتهموا قصيدة
نصوا عليها ، وفى كتب اللغة والأدب وشروح الشعر
مادة وافرة من ذلك .

« أقفر من أهله ملحوب » . وتوقف بازاء حسان بن ثابت قائلا : « قد حمل عليه ما لا يحمل على أحد ، لما تعاضهت قريش واستبت وضعا عليه أشعارا كثيرة لا تليق به » . وفي ذلك كله أكبر الدلالة على مدى احتكام اللغويين ورواة الشعر القديم للمقاييس التي وضعها المحدثون في تصحيح الأشعار وتوثيق نسبتها إلى الشعراء القدماء .

وعلى نحو ما تشدد المحدثون في رواية الحديث النبوي وأن يكون أساسها اللقاء والمشافهة كذلك تشدد علماء اللغة والشعر فكانوا لا يقبلون رواية الشعر من صحيفة ولا من مصنف مكتوب ، بل لابد أن يكون أساسها الإخذ عن عالم ثبت في الرواية وفي اللغة . وقد مضوا يعنون عناية بالغة بالاسناد على نحو ما عنى المحدثون ، بحيث لا تصل إلى أبي الفرج الأصبهاني في كتابه « الأغاني » حتى نجد مع كل خبر وكل شعر سنده من الرواة الذين حملوه على مر الأزمنة ، وهو يستهل السند دائما بكلمة « حدثنا » أو « أخبرنا » وإذا كان للشعر أو للخبر روايتان ساقهما جميعا صنيع المحدثين ، حتى يستطيع القارئ أن يقابل بين الروايتين وما يطوى فيهما من تفاصيل أو من أشعار مزيدة . والسند لا يلقى القاء دون تمحيص ، والألم تكن هناك حاجة إلى ذكره ، فهو إنما يلقى لكي نتوثق من صحة الخبر أو الشعر ، بالضبط على نحو ما يتوثق المحدثون من رواية الحديث ، فمن كان متهما من رجال السند نص عليه أبو الفرج ، ورفض روايته على نحو رفضه لكثير مما يرويه ابن الكلبي وابن خرداذبة . وكثيرا ما يدفعه فحسه لبعض الأشعار إلى الشك فيها والأتهم ، وحينئذ يقزع إلى دواوين أصحابها ، كي يطمئن قلبه ، فإن لم يجدها فيها ظل ينقب عنها حتى يهتدي إليها ويعرف ناظمها معرفة اليقين ، فمن ذلك أن يروى عن بعض الرواة شعرا للأعشى الكبير ويشك فيه ، فيراجع ديوانه برواياته المختلفة ، ولا يجده فيها ، فيراجع شعر كل من سمي باسم الأعشى ، وما يزال ينقب حتى يهديه التنقيب إلى أنه لشاعر عباسي يسمى ابن المولى . وقد لا يهديه البحث إلى صاحب الشعر الذي اتهمه وحينئذ يحكم ذوقه وفقهه بأساليب الشعراء وصياغاتهم ، من ذلك أن نراه يتوقف بازاء قصيدة رواها بعض الرواة لامرئ القيس قائلا : « أظنها منحولة لأنها لا تشاكل كلام امرئ القيس ، والتوليد فيها بين » . ومن ذلك أن

ويقف ابن سلام إزاء رواية الأخبار والسير ، ممن لا يضعون الشعر بأنفسهم ، لأنهم تعوزهم ملكته ، غير أنهم حملوا منه كل غشاء وكل زيف ، لما ينقصهم من البصر به والدقة في تمييز الموثق منه والموه ، ويضرب مثلا لذلك ابن اسحق ومارواه في السيرة من أشعار غثة ، وأخرى زائفة أنطق بها الأمم البائدة ، يقول : « وكان ممن افسد الشعر وهجنه وحمل كل غشاء منه محمد بن اسحق بن يسار مولى آل مخزومة بن المطلب بن عبيد مناف ، وكان من علماء الناس بالسير . فقبل الناس عنه الأشعار ، وكان يعتذر منها ويقول : لا علم لي بالشعر ، أوتي به فأحمله ، ولم يكن ذلك له عذرا . فكتب في السير أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعرا قط وأشعار النساء فضلا عن الرجال ، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود ، فكتب لهم أشعارا كثيرة ، وليس بشعر إنما هو كلام مؤلف معقود بقواف ، أفلا يرجع إلى نفسه ، فيقول : من حمل هذا الشعر ومن أداه منذ آلاف السنين ، والله تبارك وتعالى يقول : « فقطع دابر القوم الذين ظلموا » أي لا بقية لهم ، وقال أيضا : « وانه أهالك عادا الأولى وثمود فما أبقى » وقال في عاد : « فهل ترى لهم من باقية » وقال : « وقرونا بين ذلك كثيرا » وقال : « ألم يأتكم نبا الذين من قبلكم قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم لا يعلمهم إلا الله » . وقد تعقب ابن هشام في السيرة النبوية ابن اسحق ، وشك في نسبة كثير مما رواه ، أو صحح نسبته ، راجعا في ذلك إلى العلماء الثقات .

وواضح أن رواية العربية والشعر الموثقين من أمثال ابن سلام كانوا يفحصون ما تضيفه القبائل إلى شعرائها من أشعار ، ويرفضون ما يثبت عندهم زيفه ، كما كانوا يرفضون رواية الرواة الوضاعين ممن يحسنون صوغ الشعر ، ويصنعونه على القدماء ، وبالمثل كانوا يرفضون ما يحمله رواية السير والأخبار من أشعار غثة سقيمة ، ارتفعوا ببعضها إلى الأمم البائدة في غير احتراس ولا احتياط . وأخذ ابن سلام بعد ذلك يعرض الناهين من شعراء العاهلية والاسلام ، وهو تارة يذكر للشاعر القصائد التي صحت نسبتها له ، وتارة يذكر بعض ما انتحل عليه من بيت أو أبيات ، من ذلك نصه على أنه لم يصح لطرفة بأبدي الرواة الموثقين سوى عشر قصائد ، وأنه لا يعرف لعبيد بن الأبرص سوى قصيدته :

نراه يتهم شعرا ينسب للاحوص الانصارى محتجا بأنه « ساقط سخيف لا يشبه نمط الاحوص » والتوليد بين فيه ، ويشهد على أنه محدث » .

واذا كان علماء الشعر واللغة قد بدلوا في توثيق الشعر القديم كل ما استطاعوا من جهد مستضيئين بجهود المحدثين في نقد الرواة ومتون الحديث فانهم بدلوا نفس الجهد في توثيق المصنفات اللغوية والادبية المعرقة في القدم ، لما كان يحدث أحيانا من أن عالما من العلماء يملأ على تلاميذه املاءات في أحد الموضوعات ولا يدونها بنفسه ، إنما يدونها بعض هؤلاء التلاميذ ، وينسبها اليه . وأحيانا كان يرسم خطة لكتاب ويأذن لبعض اصحابه أو تلاميذه في تصنيفه ، فيفرض الامر ولا يدري اهو من تصنيف تلميذه أم من تصنيفه . ومن الكتب التي توضح ذلك كتاب « العين » المنسوب الى الخليل بن احمد رافع صرح النحو ومشيد بنيانه وأركانه ومؤسس علم العروض وواضع أوزانه وتفاعيله ، وقد أقام له دوائر بهرت الفطن والعقول بأدبرته فيها أجزاء التفاعيل ، فإذا هي تحصر أوزان الشعر العربي المستعملة وتضم أوزانا أخرى على قياسها مهمة لم يستعملها العرب . وهو صنيع يدل دلالة قاطعة على اتقانه للعلوم الرياضية وتمثله لنظرية التباديل والتوافيق تمثلا متقطع النظر . وبلغنا نفس الاسلوب في المنهج الذي وضع على أساسه معجم العين المرتب على مخارج الحروف ، وقد سمي باسم أول حرف فيه ، وأحصيت كلمات اللغة وحصرت فيه حصرا دقيقا بتقايب كل الضيغ الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية ومزاداتها ، بحيث يستوفي كل الكلمات التي نطقت بها العرب والأخرى المهمة التي لم تنطق بها ولا جرت في لسانها وكلامها . وهذا الحصر اللغوي الذي استغلت فيه نظرية التباديل والتوافيق على نحو ما استغلت في أوزان الشعر جعل نفرا من القدماء يظنون أن المعجم من صنع الخليل ، وذهب نفر آخر الى أنه من صنع تلميذه الليث بن رافع بن نصر بن سيار ، وأن الخليل نهج له الطريق وسار فيه ، وقال آخرون : بل هو من صنع كثير من العلماء ، وأنه لم يؤخذ عنهم مشافهة ، إنما تداوله الوراقون وتناقلوه ، مما أدخل عليه كثيرا من الخلل والاضطراب .

وانبرى علماء مختلفون ، في مقدمتهم ، الزبيدي اللغوي الاندلسي الذي ألف مختصرا للمعجم يدرسه

ويفحصون أسانيده ومادته ، وتاريخ شيوخه والمكان الذي شاع منه وذاع ، حتى يتوثقوا من نسبه للخليل أو عدم نسبه . أما المكان الذي ذاع منه فعرفوا أنه خراسان ، فهو ليس البصرة دار الخليل ومستقره ، وأما الزمن الذي ظهر فيه فوجدوه زمنا متاخرا عن عصر الخليل إذ ظهر حوالي منتصف القرن الثالث للهجرة أي بعد وفاته بنحو ثمانين عاما . ورجعوا الى أسانيده فوجدوا العجب ، إذ وجدوا مؤلفه يروي عن الأصمعي وابن الأعرابي وهما من الجيل التالي للخليل ، فهل يعقل أن يروي سابق عن متأخر ؟ بل لقد وجدوه يروي عن المسعري عن أبي عبيد وقد توفي الخليل سنة سبعين ومائة بينما ولد أبو عبيد سنة أربع وخمسين ومائة وتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين فلا يعقل أن يكون الخليل قد روى عنه فضلا عن تلميذه المسعري . ومضى هؤلاء العلماء يستقصون كتابات جيلين من اللغويين بعد الخليل : جيل الأصمعي وأبي عبيد وابن الأعرابي وجيل أبي حاتم وابن السكيت والرياشي فوجدوهم لا يتقانون عن الخليل في اللغة شيئا ، ولو أنه خلف حقا معجم العين لزينوا كتبهم بالنقل عنه .

ولم يكتف هؤلاء الفاحصون للمعجم بالوقوف عند أسانيده ، فقد فحصوا مادته ومنتنه ، فلاحظوا اختلاف نسخه المتداولة في العالم العربي وكثرة الخلل والفساد في نصه ، مما جعل علماء اللغة الاثبات لا يلتفتون اليه حين ظهوره ، ولا يستجيزون لأنفسهم رواية حرف منه . وتصدى الزبيدي في مختصره لفحص ما يحمل من عتاد لغوي فحصا دقيقا ، وإذا هو يقطع بأن هذا العتاد نفسه يحمل الشهادة الصادقة على أن المعجم ليس من صنع الخليل ولا من عمله ، إذ وجد جميع ما فيه من معاني النحو لا يجري على مذهب البصريين واستأذهم الخليل ، إنما يجري على مذهب الكوفيين ، مما ينفي نسبه الى أي بصرى فضلا عن الخليل نفسه ، وكذلك الشأن في التصاريح فان جوانب كثيرة منها تستمد من مذهب الكوفيين . وأيضا فإنه وجد فيه اختلالا واسعا في الأبنية والاشتقاقات لا يمكن أن يصدر عن عالم نحو ، بل عن شذا شئنا من النحو . وبذلك كله طعن في نسبة المعجم الى الخليل ، وأوجد العصر - كما نقول - الذي لم ير نظره ، وقرم الدهر الذي لم يعرف عدله ، الذي بسط النحو ومد أطنا به وسبب عله وفتق معانيه

العلم ، حتى تؤخذ اللغة والشعر عن رواتهما الاثبات بنفس الفاظهما وصورتهما النحوية والنحوية ، وتشددوا في ذلك فلم يقبلوا رواية من صحفى كما اسلفنا وهو الذى يأخذ روايته وعلمه عن الصحف المخطوطة من غير ان يلقي فيها العلماء، مخافة ان يقع في خطأ بسبب اشتباه الحروف ، وسموا مثل هذا الخطأ بالتصحيف . وعلى اساسه اخضعوا المادة اللغوية والشعرية التى رواها ائمة اللغة والشعر لتحقيق واسع ، حتى ينفوا عنها كل ما دخلها من تصحيف وتحريف ، وصنفوا في ذلك كتباً مختلفة ، من أشهرها كتاب « التصحيف والتحريف وشرح ما يقع فيه » لأبى احمد العسكري ، وهو يسجل فيه ما حدث من تصحيف في أسماء بعض الرواة المتصلين في الاسانيد وفي بعض الفاظ الاشعار وفي كتاب الخصائص لابن جنى والمزهر للسيوطي من ذلك فصلان طريفان تعقبا فيهما سقطات الجلة من العلماء .

فحتى مع الاملاء كانوا يراجعون ما يملأ ويحققونه ويفحصونه ، مهما كان صاحبه من العلم والحفظ والدراية والرواية ، وكثيرا ما كان المملئ يكرر على طلابه ما يملئه ، وكان يضيف أحيانا في المرة الثانية أو في كل مرة تالية اضافات جديدة ويحدث ان يحمل عنه بعض التلاميذ الرواية الأولى ، ويحمل آخرون الرواية الثانية أو روايات أخرى تالية ، على نحو ما هو معروف عن كتاب « الموطأ » للإمام مالك بن انس ، فانه ظل يملئه على طلابه نحو اربعين عاما ، وهو يعدل في بعض أبوابه وينقح في احاديثه ، ولذلك اختلفت رواياته باختلاف الزمن الذى تلقوه فيه عنه ، واشهر رواياته رواية يحيى ابن يحيى الليثى الأندلسي ورواية محمد بن الحسن الشيباني البغدادي ، وهما تختلفان اختلافات كثيرة . وحدث هذا نفسه في كثير من المصنفات التى املاها علماء اللغة والشعر ، على نحو ما يلقانا في كتاب الإبل للاصمعي وقد تشر من روايتين احدهما ضعف الاخرى . ومن خير الكتب التى تصور اضافات المالمين وعودهم الى ما يملونه بالتنقيح والتهديب كتاب « الياقوت في اللغة » لأبى عمر الطبري ، فقد ابتدأ باملأته على الطلاب بمسجد المنصور ببغداد في يوم الخميس . ليلة بقيت من المحرم سنة ست وعشرين ، ثلاثمائة ، ومضى في الاملاء مجلسا مجلسا حتى انتهى الى آخره . واخذ تلاميذه

حتى بلغ اقصى حدوده وانتهى الى أبعد غاباته . على انه انما طعن في الفاظ المعجم وحشوه ، أما رسم منهجه فأبقاه للخليل ، كما ابقاه غيره ممن طعنوا في الكتاب ، ولم يصرحوا جميعا بسبب هذا الإلقاء ، وسببه ما اسلفنا من ان هذا المنهج يلتقى بمنهج الخليل في استقصائه لأوزان الشعر العربي . فالمنهجان جميعا يستلزمان نظرية التبادل والتوافق الرياضية في حصر جميع الأوزان والألفاظ المستعملة في الطرفين والمهملة ، فحرى ان يكون راسمهما واحدا .

وواضح من ذلك مدى ما كان يأخذ به اسلافنا انفسهم في التوثق من صحة النسبة في المصنفات اللغوية ، وبالمثل كانوا يتوثقون من نصوص الشعر وروايتها ، وهو توثق لا يقف عند الاسانيد فحسب ، بل يمتد ايضا الى المتون ، محتاطين في ذلك أشد الاحتياط ، وكانما لم يعد هناك من فارق بين ما يقام على الحديث النبوي من علل ومراسد وما يقام على النصوص اللغوية والأدبية ، بل لقد طبقت كل المراسد والعلل التى نعرفها في علمي مصطلح الحديث والرجال ، فاذا رواة اللغة والشعر يحصون بأدوات التعديل والتجريح ، فمنهم عدول صادقون تقبل روايتهم ومنهم متهمون وضاعون ترفض روايتهم رفضا باتا ، وحتى الأولون ان وجدوا بينهم شخصا يلحن أو يكسر الشعر أو لا يتقن الحفظ ضعفوه وردوه . ونفس اللغة والشعر فحصوهما على ضوء القواعد التى وضعها المحدثون للتثبت من صحة الحديث ، فميزوا بين الصحيح الثابت منهما وما لم يصح ولم يثبت ، كما ميزوا بين المتواتر فيهما وهو ما يبلغ عدد روايته حدا لا يجوز فيه الاتفاق من مثلهم على الكذب ، والاحاد وهو ما تفرد بروايته بعض أهل اللغة والشعر ، والمرسل وهو الذى سقط فيه الرواة بين رواية الأخير ومن أسندت اليه حكايته ، والمنقطع وهو ما سقط في أسناده رأوا من روايته ، والفرد وهو ما ينفرد بروايته رأوا واحد . وفي كتاب المزهر للسيوطي من ذلك كله مادة وافرة . وطبقوا ايضا ما مر بنا عند المحدثين من طرق حمل الحديث وأخذه عن روايته وهى السماع والقراءة والاجازة والمناولة ، واشتطوا على كل مصنف لكتاب يروى فيه حفا من اللغة أو الشعر ان معزوه الى قائله من العلماء مبينا مؤلفه الذى ذكره فيه . وظلوا حتى القرن الرابع الهجرى على الأقل يعدون الاملاء - كما عد المحدثون - أعلى مراتب

بعد ذلك يقرأون عليه الكتاب وهو يزيد عليه وينقح فيه ، واختار من بينهم نسخة تلميذه أبى اسحق الطبرى لتكون القدوة الحسنة ، وسمعها الطلاب وهو يعرضها عليه . وعاد فأضاف زيادات جديدة ، فى اثناء قراءة الكتاب عليه لثلاث بقين من ذى القعدة سنة تسع وعشرين وثلاثمائة ، والطلاب بين يديه يراجعون نسخهم ويدخلون عليها كل ما يضيفه أو يصححه . وزاد فى الكتاب بعد ذلك زيادات أخرى صمم أن تكون الزيادات الأخيرة عليه ، واجتمع الطلاب له فى يوم الثلاثاء من جمادى الأولى لسنة احدى وثلاثين وثلاثمائة ، فاختر من بينهم أبى اسحق الطبرى ، ليقرأ نسخته المحررة ، وهم من حوله يعارضون عليها نسخهم ، وأعلن أن هذه هى العرضة الأخيرة للكتاب . وأمل على الطلاب فى خاتمته ما صورته : « قال أبو عمر محمد بن عبد الواحد : هذه العرضة هى التى تفرد بها الاستاذ أبو اسحق الطبرى آخر عرضة أسمعها ، فمن روى عنى فى هذه النسخة وهذه العرضة حرفا وليس من اقولى فهو كذاب على ، وهى من الساعة الى الساعة من قراءة أبى اسحق على سائر الناس ، وأنا أسمعها حرفا حرفا » .

وانما أطلنا فى بيان اخراج أبى عمر المطرز لهذا الكتاب وتعدد هذا الاخراج لندل على مدى ما كان يأخذ به أسلافنا انفسهم من تحر بالغ فيما يملون ويصنفون ، اذ كانوا كثيرا ما يعودون اليه بالتنقيح والاضافة ، بالضبط كما تصنع الآن حين نعيد طبع كتاب لنا نشرناه ، فاننا كثيرا ما ندخل عليه تنقيحات وتهذيبات مختلفة . وبذلك تلى الطبعة المنقحة المهدبة الطبعة السابقة لها ، اذ تعد اصح منها واكثر دقة . ولهذا نفسه كان يلاحظه القدماء ، على نحو ما رأينا آنفا عند أبى عمر المطرز ، فانه طلب أن تكون عرضة الكتاب الأخيرة عليه الامام المتبوع لروايتها عنه رواية محررة منقحة غاية التنقيح والتحرير ، وكأنما الغى بها نسخ الكتاب ورواياته السابقة . وعلى نحو ما كانوا ينقحون ويزيدون فى املاءاتهم كانوا يصنعون بمصنفاتهم ، ولذلك شاعت فيها المسودات والمبعضات ، ودائما تلى المبيضة المسودة والعرضة التالية للكتاب عرضته السابقة .

٤

وحرى بنا فى تحقيقنا لتراثنا القديم الادبى وغير الادبى أن نستضىء دائما بمناهج أسلافنا فى توثيق

ومن النفاسة بمكان عظيم أن يعثر المحقق لكتاب على نسخة منه بخط مؤلفه ، فانها حينئذ تحمل

الشهادة الوثيقة على صحتها شهادة لا يرقى إليها الشك ، وتكاد تلحقها في الثقة النسخة التي يكتبها عنه بعض تلاميذه ، فإذا كتب له عليها سماعا أو عرضا أو اجازة أصبحت لا تقل عن النسخة الأصلية للمؤلف ثقة ، وكذلك انشأنا في النسخة التي تقرأ على عالم تحرير ، وخاصة إذا كان الذي قرأها عليه وعارضها لا يقل عنه علما وفضلا ، ويصور ذلك من بعض الوجوه ما يروى عن الجاحظ من أنه « لما قدم من البصرة الى بغداد في بعض قدماته أهدي الى محمد بن عبد الملك الزيات في وزارته للمعتصم نسخة من كتاب سيبويه ، وأعلم باحضارها بعض موظفيه قبل أن يحضرها مجلسه ، فقال له ابن الزيات : أظننت أن خزائننا خالية من هذا الكتاب ؟ فقال الجاحظ : ما ظننت ذلك ، ولكنها بخط الفراء ومقابلة الكسائي وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ ، فقال له ابن الزيات : هذه أجل نسخة توجد وأغربها . فأحضرها إليه ، فسر بها ، ووقعت منه أجمل مرقع » .

ومما يوثق النسخة المخطوطة أن يكون قد كتب عليها سندها وأن يكون رجال السند من العلماء النابهين ، ونمثّل لذلك بشرح ديوان جرير لابن حبيب ، فله مخطوطات مختلفة تحتفظ بها دارالكتب المصرية وغيرها من المكتبات في العالم ، وبينها نسخة وحيدة منسوبة ، إذ نجد على الورقة الأولى منها أنها مروية عن طريقين : طريق السيرافي ، العالم النحوي المشهور عن ابن الصفار عن السكري عن ابن حبيب ، وطريق أبي الحسن بن العباس بن الفرات عن أبيه عن السكري عن ابن حبيب . وعقب ذكر هذين الطريقين لروايتها كتب عليها أنها سماع أبي الغنائم أحد العلماء اللغويين . وهذا السماع يضيف الى سندها ثقة فوق ثقة ، إذ يعنى أن النسخة ليست منقولة عن نسخة مخطوطة ، وانما هي منقولة عن نسخة مسموعة ، وكان النقل عن المخطوطات مباشرة يفضي الى كثير من التصحيف كما أسلفنا . وبذلك كله تصبح هذه النسخة المنسوبة من شرح ابن حبيب أعلى نسخة وأدقها وأوثقها ، بحيث يتحتم على من يريد نشر ديوان جرير أن يتخذها أصلا لنشره .

ومما يوثق النسخة ونسبتها الى مؤلفها أن نجدها موقوفة على طلاب العلم ، وعادة يكتبون تاريخ وقفها أو نجد عليها أسماء بعض من تملكوها وتاريخ

تملكهم لها ، أو نجد أسماء بعض العلماء الذين قرأوها اما على صفحة العنوان أو في بعض الهوامش ولا يفيدنا ذلك في التوثق منها فحسب ، بل يفيدنا أيضا في معرفة من ثققها من العلماء ، وإذا كانت لهم مؤلفات تخوض في نفس موضوعاتها تبادر الى أذهاننا توا أنهم ربما استقوا منها في تلك المؤلفات ، ومن خير ما يصور ذلك مخطوطة المغرب لابن سعيد التي تحتفظ بها دار الكتب ، فقد كتبها بخطه ، وسجل ذلك على صفحة العنوان في كل سفر من أسفارها ، كما سجل أنه كتبها في حلب لخزانة ابن أبي جراحة المشهور باسم ابن العديم ، وذكر في نهاية كل سفر تاريخ الفراغ من كتابته ، وتقع كل هذه التواريخ بين سنتي ٦٤٥ و ٦٤٧ للهجرة . ونجد على غلاف السفر الرابع منها هذه العبارة للصفدي المتوفى سنة ٧٦٤ للهجرة إذ يقول :

« طالعه وانتقى منه مالكة خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي ، عفا الله عنه » . وواضح أنه يصرح بأنه تملك النسخة وأنه اختار منها في مؤلفاته ، ومن يرجع الى كتابه « الوافي بالوفيات » يجده كثير الاستمداد منها في التراجم الأندلسية . ونجد بجانبه كثيرين من العلماء المصريين يوقعون على نفس الورقة أنهم قرأوا الكتاب ، وقد يعينون الزمن الذي قرأوه فيه ، إذ نقرأ : « استفاد منه داعيا لمالكة ابراهيم بن دقماق عفا الله عنه ورحمه أمين » و « طالعه أحمد بن عبد الله بن الأوحدي سنة ٨٠٢ هـ » ونجد أسماء أخرى مثل « فتح الله سنة ٨١٠ » و « خليل بن عمر بن المحتاج الاسعودي » وكتب المقرئ : « استفاد منه داعيا لمالكة أحمد ابن علي المقرئ سنة ٨٠٣ هـ » . ومن يرجع الى كتابه « الخطط » يجده قد نقل عن ابن سعيد كثيرا ، ولا يفيدنا تعقب أصحاب هذه التوقيعات في توثيق الكتاب فقط كما أسلفنا ، بل يفيدنا أيضا في أنه ربما سقطت من الكتاب بعض أوراق ، نقلها عنه بعض هؤلاء الموقعين ، وربما حدث في بعض أوراقه تآكل أو محو لبعض الكلمات والسطور ، فتبحث عنها عندهم ، إذ ربما نقلوها في مصنفاتهم . وكل هذا حدث في مخطوطة المغرب ، ووجد محققوه في خطط المقرئ ما يداوى سقمه في القسم الذي نشره عنه عن القسطنطين . ونجد على أسفاره صيغة وقف مكررة نصها : « وقف هذا الجزء الملك المؤيد أبو النصر شيخ ، على الجامع المؤيدي وأن لا يخرج

منه » ، وإلى جانبه ختمه ومعروف أنه جلس على أريكة مصر بين عامي ٨١٥ و ٨٢٤ للهجرة .

وإذا فقدنا في النسخة المخطوطة اشارات الوقف والتملك وتوقيعات العلماء ، كما فقدنا فيها أسانيد روايتها وصيغ سماعها وعرضها واجازتها كانت نسخة غير منسوبة . وحيث لا يحاول من يريد تحقيقها التوثق من نسبتها الى مؤلفها بنفسه ، مستعيناً في ذلك بوسائل كثيرة ، كان يحيل مؤلفها في بعض نصوصها على مؤلفات أخرى له وثيقة ، أو يروي عن رواية نصت كتب التراجم على أنهم كانوا من أساتذته ، ونضرب مثلاً لذلك كتاب « الدرر في اختصار المغازي والسير » لابن عبد البر النمري القرطبي المتوفى في القرن الخامس للهجرة ، وهو سيرة نبوية ، ودار الكتب منه نسخة متأخرة ، وحقا نصت كتب التراجم على أن ابن عبد البر ألف في السيرة كتاباً بهذا العنوان ، ونجد أبا الخير السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢ للهجرة يكتب على هامش إحدى صفحات هذه النسخة : « هذه الكرايس من كتاب السيرة النبوية للحافظ أبي عمر بن عبد البر » وأيضاً فإن محمد مرتضى الزبيدي المتوفى سنة ١٢٠٥ للهجرة كتب على الورقة الأولى من النسخة أنه تملكها وأدخلها في وقفه . غير أن حداثة النسخة تجعلنا نحاط أزاءها ونحاول التثبت منها والتوثق من نسبتها الى مؤلفها ، واذن لا بد أن نفحص مادتها ونستخرج منها الشهادات البينة على صحة نسبتها ، وما نكاد نمضي فيها حتى نجد المؤلف يشير مراراً الى كتابه عن الصحابة ، ومعروف أن لابن عبد البر في الصحابة كتاباً ضخماً ، هو « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » ونجده أيضاً يشير الى كتاب ثان له هو كتاب « التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد » . وإذا نظرنا في الرواة الذين حمل عنهم مادة الكتاب وجدناهم نفس الرواة الذين حمل عنهم مادة كتابه الاستيعاب ، وهم عبد الوارث بن سفيان وابن الجسور وابن الفرضي وابن عبد المؤمن وسعيد بن نصر وابن المدائلي وأحمد بن قاسم التاهرتي وخلف بن سعيد وأبو عمر الباجي ، وجميعهم نصت كتب التراجم على أنهم أساتذة ابن عبد البر ، وعنهم حمل روايته . وبذلك كله نتوثق من نسبة النسخة اليه توثقاً يدفع عنها الشك والاتهام .

وفي كتب أسلافنا ظاهرة عامة ، هي كثرة اقتباس المؤلفين ممن سبقهم ، وقد يطول هذا الاقتباس طويلاً مسرفاً ، وهو سواء طال أو قصر يدخل في الشهادة على نسبة الكتاب المأخوذ منه لمؤلفه وأنها نسبة صحيحة . وقد ينقل الاقتباس عن نسخة منسوبة ، وبذلك يكون توكيده للنسخة غير المنسوبة ، إذا تطابق مع نصوصها ، أكثر قوة ، ومما يصور ذلك كثرة اقتباسات ابن سيد الناس المتوفى سنة ٧٣٤ للهجرة من سيرة ابن عبد البر الأنفة الذكر في كتابه « عيون الأثر في فنون المغازي والشيمائل والسير » فإنه اقتبس منها اقتباسات كثيرة ، بل لقد نقل عنها فصولاً برمتها ، وهو مع كل فصل وكل نقل يصرح باسم ابن عبد البر ، حتى إذا انتهى الى خاتمة سيرته قال ان ما فيها من كتاب الدرر في اختصار المغازي والسير لابن عبد البر رواه عن والده محمد بن محمد بن عبد الله الاشبيلي المصري عن شيخه أبي الحسين محمد بن أحمد بن السراج عن خاله أبي بكر بن خير عن أبي الحجاج الشنتمري عن أبي علي الغساني عن ابن عبد البر . فاقتراساته اذن من نسخة لكتاب ابن عبد البر منسوبة ، وهي نسخة شفعت بالسماع من زمن مؤلفها ، حتى زمنه ، مما يرفع من قيمة اقتباساته ونقوله عنها . ونراها تتطابق مع نصوص النسخة غير المنسوبة ، الا ما قد يقع في تلك النصوص من سهو أو عدم دقة في النقل . وبذلك تضيف الى صحة نسبة النسخة الى ابن عبد البر صحة مضمونها ومادتها .

ومما يلقي أضواءً قرية على صحة النسبة في النسخة الحديثية ما يذكر في مقدمتها أو في تضاعيفها من أسماء أشخاص عاصروا المؤلف ، وكان أسلافنا كثيراً ما يهدون مصنفاتهم الى بعض الوزراء أو الأمراء أو الشخصيات البارزة ويصرحون بذلك ، في فواتحها ، وقد ينوهون بهم دون تصريح بالاهداء ، ونضرب لذلك مثلاً كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي الذي نشر من نسخة حديثة فأننا لا نكاد نمضي في مقدمته حتى نجد مصنفه يدعو لابن تومرت امام دولة الموحدين الذي ادعى أنه المهدي المنتظر كما يدعو لخلفائه عبد المؤمن ويوسف وابنه يعقوب قائلاً : « وأسأل الله الرضا عن الامام المصوم المهدي المعلوم ، وعن خليفته : سيدنا أمير المؤمنين الوارثين مقامه العظيم ، وأصل الدعاء لسيدنا أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين ، مبلغ

مقاصدهم العلية الى غاية التكميل والتتسيم » .
وهذا الدعاء صريح في أن الكتاب ألف في عصر
يعقوب بن يوسف : ٥٨٠ - ٥٩٥ هـ ، الذي وصل
دعاه له وصلا يدل على أنه كان لا يزال ناهضاً
بمقاليد الحكم . ونرى المؤلف في ثنايا الكتاب يصف
نفسه بأنه أندلسي ، ويقول : « كان صاحبنا الفقيه
أبو القاسم السهيلي - رحمه الله - يولع بعلم النحو
التواني ويخترعها » . ومعروف أن السهيلي توفي
سنة ٥٨١ للهجرة ، وفي عبارة المؤلف عنه بلفظ
رحمه الله ما يدل على أن الكتاب ألف بعد وفاته .
وينبغي الا نقف في تحقيق نسبة الكتاب الى مؤلفه
عند مثل هذه الشهادات ، بل لا بد أن نعود ، كما
قلنا آنفاً - الى الكتب التي صنف بعدة ، لعلنا نجد
فيها اقتباسات منه أو آراء مضافه الى مؤلفه ، ومن
يرجع الى « ارتشاف الضرب » و « شرح التسهيل »
لأبي حيان يجده يذكر بعض آراء ابن مضاء التي
أثبتها في الكتاب ، وكذلك صنع السيوطي في
مصنفه « همع الهوامع على جمع الجوامع » . وبذلك
جميعه أصبحت النسخة الحديثة من كتاب الرد على
النحاة لابن مضاء وثيقة النسبة اليه ، وفي تاريخه
أنه كان قاضي القضاة لدولة الموحدين وأنه توفي
سنة ٥٩٢ .

ومما يستضاء به في نسب النسخة ما يذكره
ناسخها في آخرها من تاريخ كتابتها والنسخة التي
أخذ عنها ، فقد يكون أخذها أو نقلها عن نسخة
المؤلف أو عن نسخة بعض تلاميذه أو عن نسخة رواة
يتصل سندهم به . على أنه ينبغي الاحتراس ازاء
التاريخ المثبت في آخر النسخة ، فقد يحدث مثلاً أن
ينقل ناسخ في القرن التاسع الهجري نسخة عن
أصل كتب في القرن الرابع ، فيسجل ما عليه من
تاريخ كتابته في نسخته دون أن يشير بحرف الى
أنه نقل عنه نسخته . وهو جانب لا ينكشف الا لمن
يعرف تاريخ الخط العربي وهيئاته المادية في
العصور المختلفة ، ومعروف أن لكل عصر سالف
في الخط صورة خاصة تميزه ، ويستطيع من يحسن
التمييز بين صور الخط عند أسلافنا وتطورها
الزمني أن يعين تاريخ النسخة التي لم ينص كاتبها
في نهايتها على تاريخ الفراغ من كتابتها .

وإذا وجدنا لكتاب ، نريد تحقيقه ، نسخاً مختلفة
رتبناها حسب القدم ، ودائماً نتخذ نسخة المؤلف
أو أقرب هروعا اليها الاصل الذي ننشر على أساسه

الكتاب ، ولا نترك نسخة المؤلف الا اذا ثبت لنا أنها
كانت مسودة لكتابه أو كثرت فيها الخروم أو كثر
المحو والتاكل ، وحينئذ تقدم عليها نسخة أحد
تلاميذه ، فإن لم توجد قدمنا النسخة المنسوبة .
وإذا لم يكن في النسخ نسخة منسوبة ولا أخرى
مسندة أو مروية نظرنا في النسخ ، وحاولنا أن
نقسمها الى عشائر متقابلة ، مفردين كل عشيرة على
حدة بميزاتها التي تستقل بها من حيث الضبط
المتناظر فيها والاختلاف المتماثلة ، فهما ميزان القاربة
بين النسخ في العشيرة الواحدة ، ونجعل أقدمها أما
لها ، ونقارن في الهوامش بينها وبين الأمهات
الأخرى ، وإذا لم نستطع أن نميز في النسخ بين
عشائر متقابلة أثبتنا في الهوامش الفروق بينها
جميعاً ، متخذين أقدمها أصلاً للتحقيق والنشر ،
وكثيراً ما نجد نسختين لكتاب ، أحدهما قديمة
كثيرة الاخطاء ، والثانية حديثة دقيقة الضبط
لأنها نقلت عن أصل أكثر صحة من النسخة القديمة ،
وحينئذ ينبغي أن نتخذ النسخة الحديثة أصلاً
لتحقيقنا على الرغم من حداثة . وإذا كان في نص
النسخة التي اخترناها أصلاً مواضع خطأ لم ترد في
احدى النسخ التي نقابلها عليها صححناها على
أساسها ، اذ يجب أن ننشر الكتاب في أصح صورة
لقراءاته التي روى بها أو كتب في مخطوطات مختلفة .
وينبغي أن نشير هنا الى أن من الكتب ما كثر تداوله
عند أسلافنا حتى أصبح شعبياً ، وحتى أضيفت اليه
بسبب شعبيته زيادات مطردة على توالي الأزمنة ،
وهي زيادات من شأنها أن تجعل مخطوطاته
متفاوتة تفاوتاً واسعاً ، على نحو ما هو معروف عن
كتاب « ألف ليلة وليلة » فان القصص أدخلوا على
قصصه كثيراً من التغيرات والاضافات مما جعل
مخطوطاته تمثل صورا وأجناساً متباعدة . وفي
مثله يختار المحقق مخطوطات صورة واحدة من صوره
المتعددة ، ويقارن بينها مستخلصاً منها مخطوطة
جيدة يجعلها أساساً أو أصلاً لنشره ، موازناً في
الهوامش بينها وبين أخواتها ، أما الصور المغايرة
لصورة نشرته فيدعها لمحققين آخرين .

ويكثر في مخطوطات دواوين الشعر الجاهلية
والاسلامية أن تعود الى روايتين أو روايات مختلفة ،
وينبغي أن يجمع المحقق في نشرته لتلك الدواوين
بين رواياتها ، ولكن دون أن يمزج بينها . ومعروف
أن لها روايتين أساسيتين : رواية بصرية تبالغ في

التشدد والتوثق ، ورواية كوفية دونها في هذا التوثق والتشدد . ونضرب لذلك مثلا ديوان زهير ، فقد رواه الشنتمري رواية مسندة عن الاصمعي البصري في ثمان عشرة قصيدة ومقطوعة ، وروى عن نعلب الكوفي في نحو أربعين قصيدة ومقطوعة . وينبغي أن نفصل بين الروائين في تحقيقنا للديوان بادئين بالرواية البصرية ، لأنها أوثق من أختها الكوفية ، وإذا زادت الأخيرة في بعض قصائد الرواية الأولى أبياتا أثبتناها في الهوامش ، حتى لا ندخل عليها ما ليس منها ، والا أصبحت كأنها رواية جديدة . وإذا فرغنا من تحقيقها أثبتناها بالقصائد والمقطوعات الزائدة في الرواية الكوفية . ومثل ثان هو ديوان حسان بن ثابت ، ولا نلتقي فيه برواية بصرية عن الاصمعي ومعاصريه ، وإنما نلتقي برواية للسكري عن محمد بن حبيب الكوفي ، وهو من الثقات الذين عنوا برواية الدواوين القديمة ، غير أن السكري نص في روايته للديوان عنه أنه سمع منه جزءا كان يمليه على الطلاب ، وإن جزءا آخر لم يسمعه منه ، وإنما وجدته في نسخته التي خلفها من بعده ، ويتبادر لنا توا أن ابن حبيب إنما أملى ما صح عنده من شعر حسان ، وما لم يصح في رأيه لم يمله . وبذلك تصبح رواية السكري للديوان عنه تحمل جزئين : جزءا وثيقا في رأى ابن حبيب ، وجزءا يشوبه الشك والريب . وللديوان رواية ثانية جمعت بين رواية ابن حبيب ورواية راو يسمى الأثرم ينزل عن ابن حبيب درجات في الثقة ، وهي تضيف إلى رواية السكري نحو أربعين قصيدة ومقطوعة ، وقد كتب عليها أنها قرئت على العدوى الراوية الأخبارى ، وكان يعاصر ابن حبيب ، وطبيعى أن نبدأ في تحقيق هذا الديوان بالجزء المسموع عن ابن حبيب ، لأنه أكثر أجزائه ثقة ، ونتلوه بالجزء المأخوذ من نسخته ، حتى إذا فرغنا منه تلوناه بالجزء المزيد في الرواية الثانية ، مثبتين في هوامش الرواية الأولى ما تضيفه تلك الرواية في القصائد والمقطوعات من أبيات . وبذلك لا نخلط بين أجزاء الديوان ودرجات رواياته في التوثق والصحة .

ودائما تلقانا بجانب رواية الدواوين الجاهلية والاسلامية روايات فرعية لبعض قصائدها ومقطوعاتها وأبياتها منبثة في كتب الشعر والشعراء واللغة والأدب والجغرافية والتاريخ ، وفي كثير من الأحيان تؤخذ من أصل لرواية الديوان أكثر دقة وأصح ضبطا من النسخة التي وقعت لنا منه ، وقد

تستمد من رواية أتم من الرواية التي وصلتنا . ولذلك لا يجوز لنا أن نغفل هذه الروايات الفرعية للديوان حين تحقيقه . غير أنه ينبغي إذا اشتركت مع روايته أن لا نقدمها عليها في الألفاظ الصحيحة ، بل نتمسك برواية الديوان دائما مثبتين الفروق بينهما في الهوامش والحواشي ، أما في الألفاظ المصحفة والمحرفة ، فإننا نثبت دائما الرواية الفرعية ونشير في الحاشية إلى الرواية الأصلية . ومن الروايات الفرعية التي ينبغي أن نلتقاها بحذر رواية صاحب الأغاني للمقطوعات التي شدا بها المغنون ، فإنهم كانوا يبدلون كثيرا ويغيرون فيما يتغنون به من أشعار الشعراء ، على نحو ما يتضح من الموازنة بين رواية أشعار عمر بن أبي ربيعة في ديوانه وبين ما تغنى به المغنون من شعره ، فإننا نجدهم يبدلون في بعض ألفاظ المقطوعات التي يلحنونها ، وقد يحذفون شطرا ويضعون شطرا آخر مكانه ، وقد يقدمون أبياتا ويؤخرون أبياتا ، وقد يزيدون بيتا أو بيتين في بعض المقطوعات مازجين بين شعره وشعر غيره من معاصريه . وتلقانا في الروايات الفرعية كثيرا أبيات ومقطوعات وأحيانا قصائد لم ترد في رواية الديوان ، فأما الأبيات فإن كان معها ما يدل على أنها من إحدى قصائد الديوان أو مقطوعاته أثبتت في مواضعها من هوامشه ، وإن لم يكن معها دليل وضعت في ملاحقه ، وكذلك المقطوعات والقصائد الزائدة ، وأيضا القصائد التي تختلف روايتها الفرعية عن رواية الديوان اختلافا واسعا بحيث يتعذر وصفه في الحواشي . ومن الخير أن يلحق بالديوان تخريج واسع لقصائده ومقطوعاته ومزيداته ، بحيث نعرف في دقة ورودها ودورانها في المراجع القديمة .

ولم نتحدث حتى الآن عن العقبات والصعاب التي ينبغي أن يذللها من ينهض بتحقيق أى ديوان أو أى نص أدبي ، ولعل أولها مشاكل الخط وما وضعه أسلافنا فيه من مصطلحات وما يجرى فيه من تصحيقات . ومن أهم مصطلحاتهم وضعت تحت الحرف المهمل نفس النقط الذي فوق الحرف المعجم المشابه له ، وقد يضعون تحته أو فوقه همزة صغيرة ، وقد يكتبون تحته حرفا صغيرا مثله ، وقد يضعون فوقه خطأ أفقيا قصيرا ، أو علامة كقلامة الظفر مضجعة على قفاها وهي تلتبس على من لا يعرفون هذا المصطلح وخاصة في حرف السين فيظنونهم شيئا . وهناك رموز مختصرة لبعض

الألفاظ تدور في مخطوطات الأسلاف ، من ذلك « ثنا » أى حدثنا و « أنا » أى أخبرنا . وكانوا يقابلون النسخة بعد كتابتها على الأصل الذى كتبت منه ، فإذا وجدوا فيها كلمة مغلوطة مدوا عليها خطا أوله كالتصاد ، ويسمونه علامة التضييب ، وعادة يضعون الكلمة الصحيحة أمامه على الهامش ، ويتلون بها أحيانا بكلمة « صحح » . وإذا فات الناسخ فى أثناء كتابته كلمة أو كلام خطأ من موضع السقوط فى السطر خطا صاعدا معطوفا بين السطرين عطفا يسيرة الى جهة الساقط المكتوب على شمال الصفحة أو يمينها ، ويسمونه لحقا ، ويتبعونه عادة بكلمة « صحح » أو كلمة رجع ، أو يرجع الكلام . وطبعا تسبق النسخة المراجعة أو المقابلة أختها التى لم تثبت عليها مقابلات ، الا أن تكون محررة دقيقة ، واتبع اليوناني أن يضع لفظ « لا » قبل الرمز الذى اتخذه للنسخ اشارة الى سقوط الكلمة الموضوع فوقها أو الكلام حتى اذا انتهى وضع كلمة « الى » اشارة الى آخره .

أما مشكلة التصحيقات فى النسخ فمشكلة بالغة العسر والصعوبة ، بسبب تشابه الحروف فى خطنا ، وهو تشابه فسح للنساخ من قديم فى أخطاء كثيرة ، بل لقد وقع فى الخطأ بعض العلماء البارزين ، مما جعل أسلافنا يتعقبون تصحيقاتهم على نحو ما أسلفنا . ومعروف أنه نشأ عندنا منذ القرن الثانى للهجرة أجيال كثيرة احترفت الوراقة أو بعبارة أخرى نسخ المخطوطات ، وكان كثير منهم يحسن الخط ولا يحسن العربية فكان يخطئ فيما يكتب ، وقد ينسخ من نسخته وراق آخر على شاكلته فيضيف الى أخطائه أخطاء جديدة ، وربما نسخ من هذه النسخة الشانية وراق ثالث من طرازهما فتراكمت الأخطاء ، وهى أخطاء لا تقف عند التصحيح لبعض الكلمات ، فقد تمتد الى اسقاط بعض الألفاظ والعبارات من النص ، فيضطرب نظام صياغته ويصبح تصحيحه عسيرا منتهى العسر ، وقد وصف ذلك الجاحظ فى القرن الثالث للهجرة ، فقال : « لربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحا أو كلمة ساقطة فيكون انشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعانى أيسر عليه من اتمام ذلك النقص ، حتى يردده الى موضعه من اتصال الكلام ، ثم يصير هذا الكتاب بعد ذلك نسخة لانسان آخر ، فيسير فيه الوراق الثانى سسيرة الوراق الاول ،

ولا يزال الكتاب تتداوله الايدى الجانية والاعراض المفسدة ، حتى يصير غلطا صرفا » . وإذا كان الجاحظ يلاحظ ذلك على المخطوطات المتداولة فى عصره ، وجميعها كانت قريبة من حياة مصنفها ، فان ما حدث بعد ذلك للمخطوطات التى حملتها عصورنا الماضية المتطاولة والتى تعاقب عليها النساخ بالتحريف ونقص الكلام أدهى وأمر . وكان أسلافنا فى الحقب الاولى لا ينقون الحروف ولا يشكلون الكلمات مما يجعل قراءة بعض النسخ المخطوطة شديدة العسر والالتواء . وأيضا فان من المخطوطات ما كتب بخط كوفى أو مغربى ، وقراءتها لا تستقيم الا لمن تدرب على قراءة الخط الذى كتبت به وعرف مصطلحاته وخصائصه ، وهل يمكن لمحقق أن ينشر مخطوطة مغربية نشر سليمان الا اذا عرف أن أصحاب هذا الخط يضعون تحت الفاء نقطتها ، بينما يضعون فوق القاف نقطة واحدة ، وأنهم يضعون الفتحة تحت الشدة لا فوقها كما نصنع ، أما الكسرة تحت الشدة فيضعونها تحت الحرف ، وتنشأ عنه عندهم استدارة الدال والراء وشكل الكاف والطاء ، ويكتبون لكن « لکن » وهؤلاء « هاء ولاء » الى غير ذلك من خصائص خطية ان لم يقف عليها ناشر المخطوطة المغربية وقولا بينا افسد نشرها افسادا على نحو ما حدث فى نشرة فولرز للقطعة الخاصة باقدولة الطولونية من كتاب المغرب لابن سعيد ، وكذلك فى نشرة تلوست للقطعة الخاصة من الكتاب بالدولة الاخشيديية وما تبعها من تراجم الشعراء ، وعلى كل حال هذا جانب يمكن تلافيه بتبين المحقق لخصائص الخط الذى ينشر منه احدى المخطوطات ، أما الجانب العسر حقا فهو جانب التصحيح الذى يشيع فى المخطوطات ، ولذلك كان ينبغي دائما حين نحاول نشر كتاب أن نعى بجمع نسخه المبثوثة فى المكتبات شرقا وغربا ، حتى ننفذ منها الى تصحيح ما يجرى فيها من تحريفات ونواقص الفاظ ، عن طريق المقابلة الدقيقة بينها ، مثبتين دائما اختلافاتها فى الهوامش والحواشى . ومن المسلم به أن التصحيقات اذا تكاثرت فى مخطوطة كتاب ليس له سواها وجب العدول عن تحقيقها الا اذا كانت تستمد من مصنفات سابقة يمكن ان يستعان بها فى تصحيحها ونشرها .

وقد يظن أن المخطوطة اذا كانت بخط المؤلف كفى المحقق مثونة تقويم ما قد يكون بها من تصحيقات،

والجماعة وهي الواو بالفعل المسند الى الجمع بالضبط كما ننطق اليوم في عاميتنا ، ومنها قوله « كان سعد الدين خصيصا عند السلطان الظاهر بقرقر » وكلمة خصيصا لا توجد في اللغة ، انما يقال « من خاصة فلان » ومنها قوله : « كان فلان مهابا » كما نقول في عاميتنا والصحيح « مهيبا » . ومثل هذه الأغلاط عند المؤلفين والشعراء المتأخرين ينبغي أن لا تمس لأنها تصور حقائقهم اللغوية وتطور عربيتنا ، ولم يلبث أن ظهر ابن اياس فملا تاريخه بالكلمات العامية ، ونخطى خطا بالغا اذا حاولنا تصحيح لغته وردها الى العربية الفصيحة .

وأخيرا ينبغي على المحقق لأى كتاب أو ديوان أن يلحق به فهرس تزيد النفع به ، وهي تختلف من كتاب الى كتاب ، فكتاب أدبي يشتمل على بعض آى الذكر الحكيم وبعض الأحاديث النبوية وبعض الأشعار وبعض الأمثال وبعض الألفاظ اللغوية العويصة وبعض الأعلام وبعض أسماء الأماكن والبلدان لا بد أن يجعل فيه فهرس لكل هذه الجوانب . ودائما ينبغي أن تتضمن فهرس دواوين اشعر فهرسا للقوافي وفهرسا للأعلام وفهرسا لأسماء البلدان والأماكن ، واذا جرت على لسان الشاعر كلمات عامية وضع لها فهرس خاص . ويراعى المحقق دائما قواعد الترتيب ووضع الأقواس المتبعة في الكتب المحققة ، مع العناية باتخاذ رموز لمخطوطات النص المختلفة .

وواضح من كل ما قدمت أن تحقيق ترائننا الأدبي ليس عملا هينا يسيرا ، بل هو عمل شاق مرهق ، اذ تمتد فيه صعاب لا تكاد تحصى ، صعاب فى فحص عناوين المخطوطات والتوثق من نسبتها الى مؤلفيها ومن مادتها ومضمونها ، وصعاب فى مقابلة نسخها ومعارضتها على كل ما اشتق منها من روايات فرعية واقتباسات ، وصعاب فى التدرب على قراءة خطوطها ومعرفة مصطلحاتها ورموزها ، وصعاب فى اصلاح سقطات الكلام وتصحيقات النسخ ، مع اقامة المراصد المختلفة من كتب المكتبة العربية على كل ما يجرى فى النص من ابنية الكلام ومن الاشعار ومن الأماكن ومن الأعلام . وهى صعاب ما يزال المحقق لنص من نصوص ترائننا ينفق فى تذليلها الأعوام الطوال حتى يصبح النص نقيا صافيا مهينا للانتفاع به أكبر الانتفاع والمتاع به أجمل المتاع .

وتحريفات ، وهو ظن لا يستقيم ألا اذا أثبت مؤلفها على هوامشها ما يدل على أنه راجعها وصححها وقوم ما بها من بعض العوج والاضطراب ، اذ كثيرا ما يسهو المؤلف فى أثناء كتابته ، وخاصة اذا كان عجلا ، فيسقط منه غلط فى انقط أو فى الشكل أو تسقط منه كلمة أو كلمات ، ويتضح الساقط فى الشعر بأكثر مما يتضح فى النثر لارتباطه بموازين العروض . وقد يخطئ فى بعض أسماء الأعلام والأماكن . ومن أجل ذلك كان ينبغي مراقبة المحقق لنسخ الكتاب الذى ينشره حتى نسخة المؤلف ، وأحيانا تسهل هذه المراقبة ، وأحيانا تصعب ، أما انها تسهل فحين ينص المؤلف على من نقل عنهم . ومن خير ما يصور ذلك مخطوطة المغرب لابن سعيد ، فانه لم يغفل اسم كتاب نقل عنه ، واتبع فى ذلك طريقة ثابتة : أن يذكر اسم الكتاب ثم يتلو بهما أخذه منه . وبذلك وضع فى يد محققه أدوات مراقبته وأغناه عن كثرة التنقيب والتنقير . أما حين يحجم المؤلف عن ذكر مصادر كتابه فان مراقبته تصبح صعبة ، وعلى المحقق حينئذ ألا يدخر وسعا فى مراقبته ، عن طريق الكتب التى تشترك معه فى مادته والآخرى التى تنقل عنه وتضيف بعض التعليقات الى ما تنقله ، وقد تصبح مراقبة كتاب ضربا من العنت ، وبخاصة الكتب الأدبية التى تشبه دوائر المعارف ، اذ لا بد لمحققها من تصفح كتب المكتبة العربية من كل صنف : من المعاجم والكتب اللغوية والتاريخية والجغرافية ودواوين الشعراء وكتب الشعر والأدب ، حتى لا يفوته غلط فى كلمة ولا فى علم ولا فى اسم مكان ولا فى بيت شعر .

وقد أكثرنا من الحديث عن الغلط والتحريف قى النسخ ، وينبغي أن يفرق المحقق عند المؤلفين بين الغلط الناجم من السهو ، والغلط الذى جاءهم من استخدام الكلمات والعبارات العامية ، وهو غلط شاع منذ القرن السادس للهجرة على السنة المؤلفين ومن عاصروهم من الشعراء . وهذا الغلط ينبغي أن لا يصلح ، لانه غلط مقصود ، وخاصة اذا كانوا كتبوه بأيديهم ، فاننا اذا صححناه أزلنا النص عن صورته الحقيقية . ونضرب لذلك مثلا كتاب « المنهل الصافى » لابن تغردى بردى مؤرخ مصر المشهور فى القرن التاسع الهجرى ففيه أغلاط لغوية وتعبيرية مختلفة لاحظها محققوه فى أثناء نشرهم للجزء الاول من الكتاب ، منها العاقه علامة